القطاع يعتبر الأكثر نشاطاً في الدول الخليجية

اقتصاديون: توقعات بزيادة نمو الإنشاءات في السعودية بـ20 في المئة

توقع اقتصاديون زيادة نمو قطاع الإنشاءات في السعودية بنسبة 20 في المئة، مؤملين أن يكون العام المقبل عام الإنشاءات بامتياز، بسبب توجه عام يحفز الاستثمار في هذا القطاع.

ويأتي ذلك في ظل مؤشرات تفيد بأن السعودية لا تزال في الطليعة بجانب دولة الإمارات، بالنسبة لسوق الإنشاءات، حيث قدرت القيمة الإجمالية لمشروعات البناء الحالية والمقبلة بـ949 مليار دولار، و629 مليار دولار على الترتيب.

وتعتبر سوق الإنشاءات في دول مجلس التعاون الخليجي، الأكثر نشاطا في الوقت الراهن على مستوى العالم، حيث تفوق القيمة الإجمالية الحالية له 1.5 تريليون دولار.

وفي هذا السياق قال الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمن باعشن رئيس مركز الشروق للدراسات الاقتصادية والإدارية بجازان السعودية: «إن المؤشرات تؤكد أن قطاع الإنشاءات هو الأوفر حظا من بين القطاعات الاستثمارية الأخرى»، متوقعا أن يبلغ النمو المتصاعد لهذا القطاع أكثر من 20 في المئة نهاية العام الحالي.

ولفت إلى أن هناك توجها سعوديا عاما نحو التوسع في المشروعات الإنشائية التنموية، مبينا أن قطاع المقاولات والإنشاء حظي باهتمام كبير من قبل الحكومة السعودية، مشيرا إلى أن ما رصدته من مبالغ كبيرة لمشروعات البنية التحتية واعتمادها لأكبر ميزانية في تاريخها بإيرادات 1.2 تريليون ريال 320 مليار دولار، يعزز هذا الاتجاه. من ناحيته أكد محمد الحمادي عضو مجلس إدارة الغرفة الصناعية التجارية بالرياض، أن سوق الإنشاءات تتمتع بمرونة عالية، مبينا أن مقومات الاقتصاد السعودي والبيئة الاستثمارية تشجع على التوجه نحو تحفيز الاستثمار في هذا القطاع.

ونوه إلى أن أغلب الأنشطة والفرص الاستثمارية التي تطرحها مجالس الأعمال السعودية مع الدول على مستوى عربي وإقليمي ودولي، يسير في هذا الاتجاه، متوقعا أن يكون العام المقبل عام الإنشاءات والبناء بامتياز، معتبرا سوق الإنشاءات في دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر نشاطا في

قطاع الانشاءات في السعودية يحقق قفزة

الوقت الراهن على مستوى العالم.

وفي غضون ذلك، تنظم معارض تعنى بهذا القطاع في منطقة الخليج، لتوفير الفرصة لعرض منتجاته وتقنياته في بيئة فعالة، حيث بادر معرض «ذا بيغ 5» لعام 2013 إلى توسيع مناطقه المخصصة لعرض المنتجات بإضافة منطقة خاصة بعرض التصاميم الداخلية للبناء.

وتعتبر المنتجات المتعلقة بالمطابخ والحمامات والسيراميك والتجهيزات، من أكثر الحلول المرغوبة في القطاع في الوقت الحالي، حيث ستعرض منطقة «التصاميم الداخلية» الجديدة منتجات من مختلف أنحاء المنطقة، بالإضافة إلى منتجات من إيطاليا وإسبانيا واليونان.

وأكد معرض «ذا بيغ 5» أن قطاع البناء والإنشاءات في منطقة الشرق الأوسط يشهد نموا متصاعدا منذ أكثر من 30 عاما، مشيرا إلى أن هناك تطورا مستمرا للسوق الخليجية، وحاجة متزايدة لحلول مصممة للقطاع.

من جهته، قال آندي وايت، مدير الفعاليات في معرض «ذا بيغ 5»: «نستضيف بانتظام مجموعات متخصصة، ونجتمع مع أعضاء مجلسنا الاستشاري الذين يساعدوننا كل عام في إقامة فعالية مرتبطة بشكل وثيق بأصحاب القرار المعنيين بأمور شراء منتجات البناء».

وأضاف: «لقد أظهرت الأبحاث أن هناك حاجة جلية إلى إضافة منطقة مخصصة لعرض منتجات التصاميم الداخلية للبناء، لا سيما بالنسبة لمصممي الديكورات الداخلية والمهندسين المعماريين».

يشار إلى أن فعاليات معرض «ذا بيغ 5» تقام بين 5 و8 نوفمبر في مركز دبي التجاري العالمي بمشاركة 2500 شركة من 65 دولة، وحضور أكثر من 60 ألف متخصص في صناعة الإنشاءات، حيث يقام المعرض لعام 2013 جنبا إلى جنب مع معرضي «ميدل إيست كونكريت»، و«بي إم لايف» المتخصصين بقطاعي الإسمنت والآليات.

حجم استثمارات قطاع النقل والتوزيع العالمي يبلغ 100 مليار دولار سنوياً مع تنامي الطلب على الكهرباء في الاقتصادات الناشئة

«جنرال إلكتريك» و «إكس دي إلكتريك» تقدمان خدمات للمساهمة بتطوير قطاع الطاقة في الخليج

في ضوء التوقعات بنمو عدد سكان منطقة الشرق الأوسط بنسبة 31 في المئة بحلول عام 2025، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بواقع 4.3 في المئة بين عامي 2009 - 2020 1، تزداد الحاجة إلى تأسيس بنية تحتيّة كهربائية قوية تواكب أعلى معايير الكفاءة والجودة. علاوة على ذلك، ومقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، التي يتوقع أن يزداد فيها معدل استهلاك الفرد للكهرباء بنسبة 0.8 في المئة سنويا لغاية عام 2035، فإن هذا المعدل سيصل إلى أكثر من 2.5 في المئة 2 في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ذاتها.

وانطلاقا من التزامهما بالمشاركة في مبادرات تدعم المساعي التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط، وتعزيز كفاءة قطاع الطاقة، أعلنت شركة «جنرال إلكتريك» NYSE: GE ومجموعة «إكس دي إلكتريك جروب» SHA: 601179 عن شراكة جديدة تجمع بين إمكانيات «جنرال إلكتريك» المتقدمة في مجال إدارة وأتمتة الشبكات الكهربائية ومنتجات «إكس دي إلكتريك» من معدات وأنظمة الجهد العالي.

وبموجب الاتفاقيّة التي تم الإعلان عنها بدايةً في مايو 2012، ستتمكن «جنرال إلكتريك» من ترسيخ مكانتها كمزوّد رئيسي لحلول نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وتوفير منصة عالمية ذات تنافسية عالية لتزويد أنظمة الطاقة ذات الجهد المرتفع لشركات الكهرباء وللقطاعات عالية الاستهلاك للطاقة.

بهذه المناسبة قال المهندس جلال القطب، المدير الإقليمي لمنتجات وحلول الجهد العالي في «جنرال إلكتريك»: «تتمتع جنرال إلكتريك بحضور قوي في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من ثمانين عاما، وتركز جهودنا في المرحلة الراهنة على مشاريع تطوير وتحديث وربط الشبكات تضمن إمدادات مستقرة للطاقة وبأعلى مستويات الكفاءة. وتنسجم هذه الخطوات مع توجه الحكومات في المنطقة نحو تعزيز البنية التحتية لقطاع الطاقة، مع التركيز بصورة خاصة على الاستدامة، بما يضمن تلبية متطلبات النمو السكاني والعمراني المتسارع».

وأضاف قائلا: «إن تعزيز قدراتنا بأنظمة الجهد العالي سيتيح لعملائنا من شركات الكهرباء إمكانية نقل الكهرباء لمسافات طويلة خلال ظروف مناخية صعبة بأقل هدر ممكن من الطاقة، مما يساعد على رفع كفاءة الشبكات الكهربائية وبالتالي تقليل الانبعاثات الكربونية».

وتضمن الاتفاقية الجديدة توفير حلول فعالة لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بما يواكب الطلب المتزايد على الكهرباء في الاقتصادات الناشئة للمنطقة، حيث تكشف التوجهات الديموغرافية ونمو المناطق العمرانيّة عن حاجة ماسة لتطوير البنية التحتية الحالية للشبكات في المنطقة.

نمو قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

الاستثمار يتيح تقديم أفضل خدماتها لشركات الكهرباء والقطاعات عالية الاستهلاك للطاقة مثل النفط والغاز والصلب والتعدين

للأمم المتحدة، فإنه من المتوقع أن يصل عدد سكان المدن في الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى أكثر من 280 مليون نسمة بحلول عام 2020، من مجمل 430 مليون نسمة نسبته 65 في المئة. وبطبيعة الحال، تستوجب هذه الزيادة إطلاق استثمارات دائمة في مجال البنية التحتية لقطاع الكهرباء، وتطوير قطاعات المياه والطاقة ونظم الاتصال. ويعتبر الطلب العالمي المتزايد على الكهرباء ونمو عدد السكان من العوامل الاقتصاديّة المحفزة لنمو قطاع نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية البالغة قيمته 100 مليار دولار أمريكي سنويا.

وتتيح اتفاقية الشراكة بين «جنرال إلكتريك» و «إكس دي إلكتريك» لشركات الكهرباء توسيع نظم النقل والتوزيع عبر استخدام المحولات، وقواطع الدارات الكهربائيّة، والمفاتيح المعزولة بالغاز، وغيرها من تجهيزات الجهد العالي بما يضمن تلافي انقطاع التغذية وبناء شبكات متينة عالية المرونة والموثوقية لمواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء. وكما ستقوم الشركتان بتزويد القطاعات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة بالحلول عالية الجهد لتلبية الحاجة المتزايدة إلى الكهرباء في العمليات الصناعيّة.

ويسهم تطوير النظم الكهربائية في رفد نمو القطاع مدفوعا بالحاجة إلى دمج مصادر الطاقة المتجددة والموزعة، وهو ما ينسجم تماما مع متطلبات منطقة الشرق الأوسط التي تشهد توجه العديد من الحكومات نحو وضع أهداف طموحة ضمن قطاع الطاقة المتجددة في إطار خطط تنويع مصادر الطاقة.

وبهذا الصدد، قال روبرت تركو، مدير عام وحدة أنظمة توصيل الطاقة التابعة لشركة «جنرال إلكتريك»: «ستشهد الإستثمارات العالمية في مجال تطوير الشبكات نموا بنسبة 10 في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة. وسنحرص على دعم هذا النمو، من خلال التواصل مع عملائنا في المناطق سريعة النمو لمساعدتهم في تحقيق مثل هذه الأهداف. ونحن نعمل على تعزيز الإمكانيات التقنيّة في سبيل خدمة المنطقة عبر توفير حلول شاملة تلبي احتياجات الطاقة المتزايدة بدءاً من مرحلة الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك، كما نمتلك فريقا محليا يركز على التوجهات المحلية والإقليمية».

وتعتبر «إكس دي إلكتريك» واحدة من أكبر الشركات الصينية في مجال تصنيع معدات الجهد العالي، وهي متخصصة في البحث والتطوير والتصنيع لمعدات النقل والتوزيع الكهربائي ذات الجهد العالي والفائق. وتتيح تقنيات الشركة نقل وإدارة إمدادات الطاقة للمستخدمين في المجالات الصناعية والتجارية والسكنية.

وتعد «جنرال إلكتريك» من الشركات العالمية الرائدة في مجال توفير نظم إدارة وأتمتة الشبكات التي تضمن للعملاء التزود بالطاقة بكفاءة تشغيلية عالية. وتحظى الشركة بحضور عالمي متميز وخبرات واسعة وعلاقات متينة مع العملاء بما فيهم شركات الكهرباء والقطاعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة مثل النفط والغاز والصلب والتعدين، وهو ما سيسهم في توسيع قاعدة العملاء المستفيدين من الاتفاقية.

ويذكر أن «سيتي غروب» هي المستشار المالي الوحيد لشركة «جنرال إلكتريك» في هذه الاتفاقية، بينما شركتا «ويل غوتشال آند مانجز» و«فانغدا بارتنرز» هما المستشاران القانونيان الرئيسيان للشركة.

297 مليون درهم قيمة تداول العقارات في دبي

حققت التصرفات العقارية في دائرة الأراضي والأملاك في دبي 297 مليون درهم، حيث بلغت قيمة المبايعات 246 مليون درهم منها مبايعات أراض بـ83 مليون درهم ومبايعات شقق وفلل بـ163 مليون درهم.

وسجلت الرهونات قيمة قدرها 51 مليون درهم، منها رهونات اراض بقيمة 22 مليون درهم ورهونات فلل وشقق بقيمة 30 مليون درهم، وشهدت الدائرة أمس تسجيل 242 مبايعة، منها 131 مبايعة للأراضي، كما بلغت مبايعات الشقق والفلل 111 مبايعات بقيمة 163 مليون درهم، منها 109 مبايعات للشقق بقيمة 158 مليون درهم و2 مبايعات للفلل بقيمة 6 ملايين درهم، كان أهمها مبايعة بقيمة 19 مليون درهم في منطقة برج خليفة ومبايعة أخرى بقيمة 10 ملايين درهم في منطقة نخلة جميرا.

وتصدرت منطقة الثنيه الخامسة المناطق من حيث عدد المبايعات إذ سجلت 6 مبايعات بقيمة 23 مليون درهم، وتبعتها منطقة الحبية الثالثة بتسجيلها 5 مبايعات بقيمة 17 مليون درهم.

الذهب ينخفض دون 1400 دولار

نيويورك - «رويترز»: انخفض سعر الذهب بنسبة نحو واحد بالمئة دون مستوى 1400 دولار للأوقية امس الاول مع صعود الدولار لأعلى مستوى له في أربعة أشهر وتراجع احتمالات توجيه ضربة عسكرية وشيكة إلى سوريا وبعد بيانات أمريكية قوية جددت المخاوف من احتمال البدء في إلغاء إجراءات التحفيز النقدي الأمريكية قريبا.

وأقر مسؤولون امريكيون يوم الخميس انهم ليس لديهم دليل قاطع على أن الرئيس بشار الاسد شخصيا هو من أمر باستخدام السلاح الكيماوي في هجوم الاسبوع الماضي على مدنيين في حين رفض البرلمان البريطاني مشاركة بلاده في أي عمل عسكري تقوده الولايات المتحدة على سوريا.

وانخفض سعر الذهب في السوق الفورية بنسبة نحو واحد بالمئة وسجل أدنى مستوى خلال الجلسة 1392.06 دولارا للأوقية الأونصة. وفي الساعة 1919 بتوقيت جرينتش انخفض الذهب 0.93 بالمئة إلى 1394.51 دولارا للأوقية.

وتراجع سعر عقود الذهب الأمريكية الآجلة لتسليم ديسمبر كانون الأول 18.10 دولارا إلى 1393.90 دولارا للأوقية.

وهبط سعر الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 1.72 بالمئة إلى 23.42 دولارا للأوقية وقفز البلاتين إلى 1517.24 دولارا للأوقية وانخفض البلاديوم 2.04 بالمئة إلى 719 دولارا للأوقية.

«طيران الإمارات» تدرس طرح صكوك بقيمة 4.5 مليارات دولار

طيران الإمارات

تدرس طيران الإمارات أكبر شركة طيران في العالم من حيث حركة النقل الدولية، بيع سندات إسلامية في وقت تسعى فيه لجمع 4.5 مليارات دولار 16.5 مليار درهم في العام المالي الذي يبدأ في أبريل القادم لسداد قيمة طائرات.

وذكرت وكالة بلومبيرج الاقتصادية أمس نقلا عن بريان جيفري نائب رئيس أول الشؤون المالية بالشركة خلال مقابلة أجرتها معه بمطار دبي الدولي أن طيران الإمارات ومقرها دبي ستكون في حاجة إلى 5.34 مليارات دولار في المتوسط سنويا خلال السنوات الخمس القادمة بما فيها العام الحالي لتمويل عمليات تسليم 119 طائرة. وأضاف أن من بين خيارات التمويل أن الشركة قد تستخدم الصكوك أو سوق السندات غير المطابقة للشريعة مطلع العام المقبل. وكانت طيران الإمارات باعت في آخر مرة سندات إسلامية بقيمة مليار دولار في مارس قبل التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي "البنك المركزي" سيقلص برنامجه لشراء السندات والذي تسبب في عملية بيع لديون الأسواق الصاعدة وارتفاع العوائد بشكل أكبر.

وتشهد شركة الطيران المملوكة للدولة فترة من النمو السريع في وقت تتعافى فيها دبي من الأزمة المالية العالمية عام 2008. وقفزت حركة الركاب عبر مطار المدينة بنسبة 17 في المئة في النصف الأول من هذا العام إلى 32.6 مليون راكب ووصلت نسبة إشغال الفنادق إلى 84.6 في المئة.

وكان جيفري صرح الأسبوع الماضي بأن سوق الدين أصبحت متقلبة في الوقت الراهن وأن ذلك الوضع ليس مثاليا بالنسبة لنا، لكن التقلب لم يوقفنا عن إصدار سندات في الماضي، وواثق تماما في أنه في ظل العلامة التجارية والسمعة الطويلة لطيران الإمارات، سيكون هناك تمويل كاف.

بدعم من الزيادة الكبيرة في رصيد الودائع

الإمارات: موجودات «المركزي» بالعملات الأجنبية ترتفع 23 في المئة خلال ستة أشهر

«المركزي الإماراتي»

ارتفعت موجودات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية بقيمة 47.4 مليار درهم تعادل نموا بنسبة 23.1 في المئة لتصل إلى 252.6 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الحالي، بحسب البيانات الصادرة عن المصرف المركزي أمس.

وتظهر البيانات أن الارتفاع في موجودات "المركزي" بالعملات الأجنبية جاء بدعم من الزيادة الكبيرة البالغة 47.7 مليار درهم بنسبة 72.3 في المئة في رصيد الودائع التي وصلت إلى 113.67 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي، مقارنة مع رصيدها البالغ 65.97 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2012.

إلى ذلك، تظهر البيانات أن رصيد الأوراق المالية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق ارتفعت بنسبة 5 في المئة أيضا خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ليصل رصيدها إلى 99.74 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي مقارنة مع 94.99 مليار درهم بنهاية 2012. وفيما بقي رصيد الأوراق المالية المكتتب بها لصالح حكومة دبي دون تغيير عند 36.72 مليار درهم، فقد تراجع رصد الموجودات الأخرى بالعملات الأجنبية بقيمة 5.04 مليار درهم لينخفض إلى 2.47 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي مقارنة مع 7.51 مليارات درهم بنهاية العام الماضي. إلى ذلك أظهرت البيانات أن إجمالي موجودات المركزي سجلت نموا بنسبة 7.7 في المئة لترتفع إلى 282.38 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي مقارنة مع 262.15 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2012، بزيادة قيمتها 20.23 مليار درهم خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي.

وجاءت الزيادة في إجمالي موجودات المصرف المركزي خلال الفترة نتيجة ارتفاع الودائع بنسبة 136.6 في المئة لتصل إلى 103.17 مليارات درهم بنهاية يونيو الماضي مقارنة مع 43.61 مليار درهم بنهاية 2012، بزيادة قدرها 59.56 مليار درهم. وزادت القروض والتسهيلات بنحو 7.7 مليارات درهم ليرتفع رصيدها إلى 8.21 مليارات درهم بنهاية يونيو الماضي، مقارنة مع 0.51 مليار درهم بنهاية 2012، ويشار إلى أن الزيادة في هذا البند جاءت في شهر يونيو لوحده، حيث لم يسبق أن طرأ آي تغيير على رصيد هذا البند منذ يناير 2012.